

الصدمة النفطية الثالثة الاسباب والنتائج المحتملة

باسم عبد الهادي حسن
البنك المركزي العراقي

المقدمة

تتسم السوق النفطية في معظم الاوقات بالتأرجح بين فترات يسودها انتعاش في الطلب (او قلة العرض) مصحوبا بارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط، وفترات اخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب (او زيادة العرض) مصحوبا بنقص حاد في العائدات، وفي بعض الاحيان يأخذ التأرجح اشكالا عنيفة بحيث اصبح يشار له في الادبيات الاقتصادية الدولية غير العربية بـ " الصدمات النفطية " Oil Shock، في حين تشير له الادبيات الاقتصادية العربية بـ " تصحيح اسعار النفط " Adjustment. (١) وقد شهد الاقتصاد العالمي حدوث صدمتين نفطيتين حتى الآن الاولى عام ١٩٧٣ والثانية عام ١٩٧٩ وتدل المؤشرات الاقتصادية الحالية على وجود صدمة نفطية ثالثة في طور التشكل.

فقد عانت اسواق النفط العالمية في النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ توترا شديدا بعد ان تجاوز سعر البرميل حافة ٥٥ دولار مسجلا اعلى نقطة له منذ ٢١ عاما في حين بلغ سعر سلة اوبك ٤٥ دولار متجاوزا مستوى ٤٠ دولار للمرة الاولى منذ بدء العمل به في عام ١٩٨٦ رغم ان دول المنظمة تنتج اكبر معدل منذ عام ١٩٧٩.

وقد اعلنت الوكالة الدولية للطاقة (IEA) في احد تقاريرها الشهرية ان ارتفاع الطلب اليومي قد زاد بمقدار ٢٥ مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٤، وفي الاتجاه نفسه اكدت منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) ان الطلب العالمي على النفط سوف يرتفع خلال عام ٢٠٠٥، مما أثار المزيد من القلق الدولي.

ان الارتفاعات الحادة في اسعار النفط الخام خلال هذه الفترة شكلت ما يمكن ان نسميه بالصدمة النفطية الثالثة لاسيما بعد ان استمرت لمدة تجاوزت الستة اشهر وحدثت تغيرات مهمة في هيكل السوق والاسعار تقارب في بعض جوانبها ما حدثته الصدمتين النفطيتين الاولى والثانية.

لقد اثار الصدمة النفطية الاخيرة الكثير من الجدل والنقاش وطرحت العديد من الاسئلة التي تبحث في اسباب هذه الازمة. فهل كانت اسبابها اقتصادية تتعلق بالطلب فقط؟ ام ان هناك اسباب اخرى جيوسياسية؟ وهل يمكن ان تتكرر مثل هذه الصدمة مستقبلا؟ وما هي النتائج المحتملة لها؟

وفي هذه الدراسة نحاول الاجابة عن تلك الاسئلة من خلال خمسة محاور رئيسية يتناول الاول العوامل المؤثرة في اسعار النفط فيما يتناول الثاني الصدمة النفطية الاولى

والمحور الثالث يتناول الصدمة النفطية الثانية والرابع يتناول الصدمة النفطية الثالثة فيما يتناول الخامس التداعيات والنتائج المحتملة .

اولاً: العوامل المؤثرة في اسعار النفط

اختلف سعر النفط في السوق الدولية خلال القرن العشرين تبعاً لاختلاف هيكل السوق النفطية ، ففي العقود التي سبقت عام ١٩٧٣ كانت الاسعار النسبية للنفط تهبط باستمرار ولم يتجاوز سعر البرميل من النفط العربي الخفيف ١٨ دولار . وقد نجم هذا الوضع عن الفصل الكامل بين ملكية النفط وعملية اتخاذ القرارات الخاصة بالانتاج والتسعير نظراً لان شركات النفط المتعددة الجنسيات هي التي كانت تتخذ هذه القرارات .

لقد كان سعر النفط الخام هو السعر المعلن (Posted Price) الذي تحدده الشركات الاحتكارية، وقد اكتسب السعر المعلن استقراراً بعد اتفاقية اكنكاري عام ١٩٢٨ المعقودة بين الشركات النفطية الاحتكارية واستمر العمل به حتى عام ١٩٧٣ حيث ظهر لأول مرة دور منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) التي تضم ١٣ دولة منتجة للنفط ، وباستبعاد اثر العوامل غير الاقتصادية على اسعار النفط الخام فإن اوبك تمثل حالياً القائد السعري (Price Leader) في سوق احتكار القلة للمنتجين النفطيين . (٢)

وعلى الرغم من كل المحاولات التي تقوم بها (OPEC) لتحقيق استقرار سعري يخدم بشكل رئيس الدول المنتجة الاعضاء في المنظمة دون ان يخل بالتوازن الاقتصادي الدولي الا انها لم تستطع ان تحقق الاهداف التي وضعتها في بداية تأسيسها حيث شهدت مواقفها العديد من لحظات الضعف لا سيما في السنوات الاخيرة، وهو الامر الذي يمكن ان نعزيه الى مجموعة اسباب نستطيع ان نحددها بالآتي :

١- اختلاف الدول الاعضاء في الرأي تجاه بعض القرارات والمواقف الدولية بسبب تعرض البعض منهم الى ضغوط سياسية من قبل الدول الرأسمالية المستهلكة للنفط ، الامر الذي جعل قرارات المنظمة تتسم بالضعف والاهتزاز وهو ما حدث في اكثر من مناسبة .

٢- انخفاض نسبة مساهمة انتاج (OPEC) الى الانتاج العالمي حيث قدرت بـ ٣٣% من حجم السوق النفطية في عام ٢٠٠٤ مقارنة بـ ٤١% في عام ١٩٩١ و ٥٣% في عام ١٩٧٣ ويعود ذلك الى تزايد انتاج النفط في الدول خارج منظمة (OPEC) فضلاً عن زيادة الطلب المحلي على النفط في الدول المنتجة والذي قاد بالنتيجة الى اضعاف القدرة التفاوضية للمنظمة في جانب العرض . (٣)

٣- ارتفاع وتيرة الازمات السياسية والمواجهات العسكرية الدولية لا سيما في المناطق الرئيسية لانتاج النفط ، مما قلل من اهمية العوامل الاقتصادية في تحديد التوازنات السعريّة نتيجة لتزايد القلق وعدم اليقين في السوق النفطية.

٤ - ظهور وكالة الطاقة الدولية International Energy Agency التي تأسست عام ١٩٧٤ كقوة مقابلة لمنظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC) للدفاع عن مصالح الدول الصناعية المستهلكة للنفط .

وإذا ما استبعدنا الصدمتين النفطيتين (١٩٧٣ ، ١٩٧٩) فإن اسعار النفط شهدت نوعاً من الاستقرار النسبي الا انها كانت متدنية وفي غير صالح الدول النامية في كثير من الاحيان لا سيما في عقد التسعينيات . (انظر الجدول ١)
ان سعر النفط لا يحدد بعوامل اقتصادية فقط على الرغم من كونه سلعة اقتصادية، حيث تكتسب هذه السلعة اهمية استراتيجية على الصعيد الدولي وعليه هنالك العديد من العوامل الاقتصادية و الجيوسياسية التي تؤثر في سعر النفط الخام على الصعيد الدولي نستطيع ان نقسمها الى مجموعتين من حيث المدى الزمني :

١- العوامل المؤثرة في الامد الطويل :

- أ - حجم الاحتياطي النفطي الدولي المثبت
- ب- الكلفة الحدية لاستخراج النفط
- ج- اسعار بدائل النفط الخام
- د - التطور التكنولوجي في مجال انتاج الطاقة
- هـ - زيادة الوعي البيئي والقوة السياسية للحركات " الخضراء "

٢- العوامل المؤثرة في الاجل القصير :

- أ - معدل النمو الاقتصادي في الدول المستهلكة
- ب- سياسات الاحتياطات النفطية للدول الصناعية
- ج- الازمات السياسية والاقتصادية .

جدول (١)

الاسعار الاسمية والحقيقية لبرميل النفط (١٩٧٠ - ٢٠٠٠)

السنة	سعر البرميل الاسمي \$	قيمة الدولار الثابتة ١٩٧٠ = ١٠٠	سعر البرميل الحقيقي \$
١٩٧٠	٢.٣	١.٠٠	٢.٣
١٩٧١	٢.٦	٠.٨٧	٢.٢
١٩٧٢	٢.٨	٠.٨٠	٢.٢

١٠.٨	٠.٥٩	٣.١	١٩٧٣
٤.٩	٠.٤٧	١٠.٤	١٩٧٤
٤.٦	٠.٤٤	١٠.٤	١٩٧٥
٥.٧	٠.٤٩	١١.٦	١٩٧٦
٥.١	٠.٤٠	١٢.٦	١٩٧٧
٣.٧	٠.٢٩	١٢.٩	١٩٧٨
٨.٢	٠.٢٨	٢٩.٢	١٩٧٩
٩.٤	٠.٢٦	٣٦.٠	١٩٨٠
٩.٩	٠.٢٩	٣٤.٢	١٩٨١
١٠.١	٠.٣٢	٣١.٧	١٩٨٢
١٠.٥	٠.٣٥	٣٠.١	١٩٨٣
١٠.٧	٠.٣٨	٢٨.١	١٩٨٤
٩.٤	٠.٣٤	٢٧.٥	١٩٨٥

٣.٥	٠.٢٧	١٣.٠	١٩٨٦
٣.٧	٠.٢١	١٧.٧	١٩٨٧
٣.٠	٠.٢١	١٤.٢	١٩٨٨

٣.٦	٠.٢١	١٧.٣	١٩٨٩
٤.٠	٠.١٨	٢٢.٣	١٩٩٠
٣.٣	٠.١٨	١٨.٦	١٩٩١
٣.٤	٠.١٨	١٩.٠	١٩٩٢
٣.٣	٠.٢٠	١٦.٧	١٩٩٣
٢.٨	٠.١٨	١٥.٩	١٩٩٤
٢.٧	٠.١٦	١٧.٢	١٩٩٥
٣.٤	٠.١٧	٢٠.٣	١٩٩٦
٣.٤	٠.١٨	١٩.٢	١٩٩٧
٢.٤	٠.١٩	١٣.٠	١٩٩٨
٣.٧	٠.٢١	١٧.٩	١٩٩٩
٥.٩	٠.٢١	٢٨.٢	٢٠٠٠

المصدر : تم اعداد الجدول من قبل الباحث استنادا الى

- IMF, IFS , year Book , 1984 .

- IMF, IFS , year Book , 1994 .

- IMF, IFS , year Book , 2004 .

- د. عبد الستار عبد الجبار ، اسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٧٨

ثانيا : الصدمة النفطية الاولى

يرى هوتلنج " Harold Hotlling " ان الكفاءة تملّي ضرورة الارتفاع النسبي في اسعار المواد القابلة للنفاد بمعدل مواز لمعدل الفائدة ومن المسلم به عادة ان الزيادة في الاسعار النسبية لاي مورد قابل للنفاد امر مرغوب فيه طالما ان ذلك لا يخرج من السوق ، والاتجاه المختلف يعطي مؤشرا خاطئا عن الندرة ويؤدي الى انحرافات في السوق وهذا ،

على ما يبدو ، هو الذي حدث خلال الفترة التي سبقت الصدمة النفطية الاولى عام ١٩٧٣ ، عندما توقفت دول الاوبك عن تصدير النفط .

لقد اعطت حركة اسعار النفط حتى عام ١٩٧٣ انطباعا خاطئا بالنسبة لندرته مما ادى الى انحرافات في الجوانب المختلفة لاستهلاكه ، فقد زاد معدل استهلاكه السنوي بـ ٧% وجاءت معظم الزيادة من انتاج الاقطار العربية المصدرة للنفط ، الى جانب ذلك فقد شجعت حركة الاسعار على التبذير في الاستهلاك واعاقت جهود الابحاث من اجل تطوير مصادر الطاقة البديلة ، كما قللت في الوقت نفسه من الاعتماد على مصادر الطاقة الاخرى المتوفرة وبخاصة الفحم.

ان الصدمة النفطية الاولى كانت بداية لمرحلة جديدة من العلاقة بين المستهلكين للنفط من جهة والمنتجين من جهة اخرى ، لا سيما في ظل التداعيات الاقتصادية والسياسية التي خلفتها تلك الصدمة ، والتي نستطيع ان نحدد ابرزها بما يأتي :-

١ - ظهور مجموعة من المنظمات المالية العربية ذات الطبيعة الدولية ، حيث انشأ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي عام ١٩٧٣ والبنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وبنك التنمية الاسلامي عام ١٩٧٥ وصندوق الاوبك للتنمية الدولية عام ١٩٧٦ .
(٤)

٢ - تعزيز ظاهرة التضخم الركودي حيث امتدت الاثار التضخمية لاسعار الطاقة المرتفعة بسرعة لتشمل عدة دول حتى بلغت عام ١٩٧٤ مستويات لم يسبق لها مثيل حيث بلغت نسبة التضخم في الولايات المتحدة ١١% وفي اوربا ١٣% وفي اليابان ٢٤% وقد تزامن التضخم في الدول الصناعية ولاول مرة مع ركود في الاعمال نجم عن مجموعة من الاجراءات الانكماشية . (٥)

لقد عمقت الصدمة النفطية الاولى ظاهرة التضخم الركودي باتجاهين الاول هو ارتفاع تكاليف الانتاج في الدول الصناعية بعد ان ارتفعت اسعار الوقود فضلا عن تقليل طلب الدول الصناعية على صادرات الدول النامية ، فيما تمثل الاتجاه الثاني في تقليل طلب الدول غير النفطية على صادرات الدول الصناعية بعد ارتفاع اسعارها الى جانب ارتفاع قيمة استيراداتها الوقودية .

٣ - تدويل رأس المال والتعاملات المصرفية . ففي اعقاب الارتفاعات المتوالية في اقيام العوائد النفطية من ١٢ مليار دولار عام ١٩٧٢ الى ٥٩ مليار دولار عام ١٩٧٥ ثم الى ٢١٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ واجهت الاقطار المنتجة والمصدرة للنفط مشكلة استيعاب تلك الاموال ، لذلك اتجه الجزء الاكبر منها للخارج بحثا عن توظيفه واتخذ اغلبه شكل ودائع مصرفية مما اتاح سيولة كبيرة لدى المصارف التجارية الدولية ضاعفت طاقتها الاقراضية بالشكل الذي ادى الى تدويل رأس المال وانفصاله عن حركة الانتاج . (٦)

لقد تولت هذه المصارف عملية اعادة تدوير الفوائض النفطية من خلال القروض التي بلغت ٤٥ مليار دولار في المتوسط سنويا ، ذهب نصفها لبلدان العالم النامي المستورد للنفط ، وطبقا لاحصائيات مصرف التسويات الدولية في بازل فان صافي الاقراض المصرفي الدولي ارتفع فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ من ١٧٠ مليار دولار الى ٨١٠ مليار دولار .

٤- حصول تطورات مؤسسية نتج عنها في بعض الدول انشاء وزارات للطاقة (الولايات المتحدة ، بريطانيا ، النرويج) وفي دول اخرى انشئت وكالات للطاقة ضمن بعض الوزارات وخاصة وزارة الصناعة ، كما اتبعت معايير مختلفة في بلورة سياسات الطاقة تقوم على اساس خطط قومية للطاقة (الولايات المتحدة ، المانيا الغربية (سابقا) ، ايطاليا ، اليابان ، كندا) او على اساس وثائق خاصة كخطط التنمية الاقتصادية (فرنسا) .

فضلا عن ذلك فقد جرى بلورة استراتيجيات للطاقة على المستوى الدولي في اطار مجموعة السوق الاوروبية المشتركة (وثيقة السوق) في حزيران ١٩٧٤ ثم في اطار وكالة الطاقة الدولية التي انشئت في تشرين الثاني ١٩٧٤ . (٧)

٥- المساهمة في خلق ازمة المديونية الدولية . ففي ظل فورة اسعار النفط عالميا وظهور الفوائض المالية التي تبحث عن الاستثمار ظهرت لعبة القروض الدولية بشكل جديد بعيد عن احترام معايير الاحتراس والقدرة على الوفاء ، مما ادى الى تنامي سرعة الائتمان الدولي حتى بلغت ٢٨% سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ .

ومن جانب اخر فقد ساد بلدان العجز المالي وهم كبير مؤداه انها ستحقق ارباحا طالما انها تفتقر في ظل التضخم العالمي ، الا ان احداث عام ١٩٨٢ حطمت هذا الوهم حيث توقفت كبريات الدول المدينة (المكسيك ، الأرجنتين ، البرازيل ، فنزويلا ، تشيلي) عن دفع اعباء ديونها الخارجية التي تمثل الديون المصرفية معضمها .

لقد اثبتت الدراسات العلمية التي قام بها " وليم كلاين " من معهد الاقتصاد الدولي في واشنطن ، بعد ازمة عام ١٩٨٢ للبحث في تأثير العوامل الخارجية (والتي اهمها ارتفاع اسعار النفط) على حجم الديون في الدول النامية ان العوامل الخارجية مسؤولة بما لا يقل عن ٨٣% في تراكم تلك الديون خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٢ (٨)

ثالثا : الصدمة النفطية الثانية

ومرة اخرى يعود موضوع اسعار النفط الى صدارة الاهتمامات الدولية عقب قيام الثورة في ايران عام ١٩٧٩ وانقطاع امدادات النفط الايراني ، ومن ثم اعلان ايران عن تخفيض الانتاج عن مستواه السابق بمقدار ٢ مليون برميل يوميا بصورة دائمة وقد ادى هذا الوضع الى تهافت الدول المستوردة الرئيسية للنفط الخام على السوق الآنية في روتودام وغيرها وبالتالي زيادة الاسعار في هذه السوق بصورة لم يسبق لها مثيل حيث بلغت اسعار

بعض النفوط في هذه السوق ٤٠ دولار للبرميل في حين ان السعر الرسمي كما اعلنته الاوبك في نهاية عام ١٩٧٨ للعربي الخفيف (نفط الاشارة) كان ١٤٥ دولار للبرميل .
وفي اجتماعهم الذي عقد في جنيف بتاريخ ٢٦ / ٦ / ١٩٧٩ قرر وزراء منظمة اوبك رفع سعر العربي الخفيف ليصبح ١٨ دولار للبرميل مع ترك الخيار للدول الاعضاء باضافة مبلغ اقصاه ٥٥ دولار للبرميل ليصبح الحد الاقصى للسعر الذي لايمكن تجاوزه هو ٢٣٥ دولار للبرميل ، وبالفعل رفعت الدول الاعضاء نفوطها بنسب مختلفة تراوحت بين ١٩ دولار و ٢٣٥ دولار (٩)

لقد اظهرت احدى الدراسات التي اجريت لقياس السعر الحقيقي للنفط عام ١٩٧٩ مقارنة بعام ١٩٧٤ استنادا الى التضخم المستورد مرة والى سعر صرف الدولار مرة اخرى (بافتراض ان السعر هو ٢٠ دولار للبرميل) ان القوة الشرائية للبرميل في عام ١٩٧٩ تعادل ٩ دولارات للبرميل عن سعره في عام ١٩٧٤ الذي بلغ ١١٧ دولار للبرميل ، ووفقا لعامل التضخم لعلاقة الرقم القياسي المحتسب لاستيرادات دول الاوبك من مصادرها الاولية والرقم القياسي لصادرات الدول الصناعية والبالغ ٢١ فان السعر الحقيقي للبرميل في عام ١٩٧٩ هو ٤٧ دولار فقط ، الامر الذي يعني ان السعر الحقيقي للنفط الخام قد انخفض في عام ١٩٧٩ عما كان عليه في عام ١٩٧٤ (١٠) وهذا الامر يتأكد من خلال اسعار النفط بالقيمة الثابتة للدولار خلال السنوات ١٩٧٠ - ٢٠٠٠ (انظر الجدول ١) .

و يرى البعض ان الصدمة النفطية الثانية لم تأتي كرد على توقف صادرات النفط الايرانية فقط ، حيث عوضت دول اوبك ذلك النقص فقد ارتفع انتاج النفط خلال النصف الاول من عام ١٩٧٩ بنسبة ٥% بينما لم تتجاوز الزيادة في الاستهلاك نسبة ٣% ، وعليه فأنهم يقدمون اسبابا اخرى لتلك الصدمة فضلا عن انقطاع النفط الايراني ياتي في مقدمتها زيادة خزير الدول الصناعية من النفط الخام (فقد زاد خزير الدول السبعة الرئيسية في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) من ٩٤٢ الى ١٩٨٧ مليون برميل خلال الفترة من نهاية ١٩٧٨ حتى آب ١٩٧٩) والعامل الثاني هو المضاربات السعرية التي قادتها الشركات الاحتكارية العالمية والعامل الاخير يتعلق بضعف التوازن بين العرض والطلب وعدم قدرة الدول الصناعية على تقليل التبذير في استهلاك الطاقة لاسباب نفسية . (١١)

لقد ادى هذا الوضع الى ظهور مجموعة من النتائج المهمة على الصعيد الدولي نحدد ابرزها بالآتي :

١ - اضعاف قدرة (OPEC) في الدفاع عن مصالح الدول الاعضاء ، فقد ادت زيادة واردة النفط في جعل بعض دول (OPEC) اكثر اندماجا بالسوق العالمية التي يسيطر عليها رأس المال الغربي ، وبالتالي اصبحت هذه الاقطار في وضع وجدت نفسها فيه اكثر اعتمادا على الغرب وارتباطا به فزادت تبعيتها الاقتصادية له ، مما ادى الى اضعاف قدرة المنظمة في الدفاع عن مصالح الدول الاعضاء . (١٢)

٢ - ظهور اسواق النفط المستقبلية ففي عام ١٩٧٨ عرفت تجارة السوق المستقبلية لأول مرة عندما تم تقديم اول عقد لوقود التدفئة من قبل سوق نايمكس Nymex (سوق نفطية) ومن ثم توسع العمل بهذه السوق ليغطي منتجات نفطية اخرى فضلا عن النفط الخام نفسه وذلك في عام ١٩٨٣ لتكتمل جميع جوانب السوق النفطية الانتاجية (١٣). لقد كان تذبذب سعر

النفط والوضع غير المستقر في السوق النفطية سببا رئيسا في ظهور اسواق النفط المستقبلية فقد زادت مخاوف المستهلكين بسبب تلك الصدمات الامر الذي دعى الى اعتماد وسيلة جديدة من التعامل تزيل تلك المخاوف وعليه تم ابتكار اسلوب العقود المستقبلية التي تضمن تجهيز الكميات المطلوبة من النفط الخام .

٣- ارتفاع حجم الاموال العربية المهربة للخارج وفي هذا الصدد تشير احصائيات صندوق النقد الدولي الى ان الاموال النقدية العابرة للحدود والمملوكة لافراد عرب او مودعة في الخارج لدى مصارف اوربية وامريكية في نهاية عام ١٩٨٦ تعادل ٦٦٢ مليار دولار وهو مبلغ يزيد على ما تملكه الدول العربية مجتمعة في ذلك العام . (١٤)

٤-تزايد الاتجاه نحو تصدير النفط عن طريق السوق الحر (السوداء) حيث رفعت بعض دول (OPEC) في نهاية عام ١٩٧٩ اثمان نفوطها متخطية بذلك الحد الاعلى الذي حددته (OPEC) في منتصف ذلك العام ، الامر الذي دعى وزراء (OPEC) المجتمعين في كانون الاول من نفس العام لترك ما تبقى من نظام الثمن الواحد وعليه اصبحت كل دولة منتجة حرة في تحديد ثمنها دون اي مرجع مشترك. (١٥)

رابعا : الصدمة النفطية الثالثة

تدل المؤشرات الاقتصادية الدولية المتعلقة بالتغيرات التي حدثت في اسعار النفط منذ بداية النصف الثاني في عام ٢٠٠٤ حتى الآن ان هنالك صدمة نفطية ثالثة في طور التشكيل ، سوف يؤدي استمرارها الى نهاية هذا العام (٢٠٠٥) الى حدوث تداعيات اقتصادية خطيرة ، لاسيما في ظل الاندماج لما يحدث في العلاقات الاقتصادية والسياسية الدولية فضلا عن ظهور عوامل جيوسياسية يصعب تقديرها اخذت تلعب دورا اكبر في التأثير على انتاج النفط في الدول المصدرة التي تقع في مناطق التوتر وبالتالي التأثير المباشر في اسعار النفط في السوق الدولية

لقد ساهمت عدة عوامل دولية جيوسياسية واقتصادية في خلق تطورات الصدمة النفطية الأخيرة يمكن تشخيص اهمها بما يأتي : (١٦)

١- الاحداث الارهابية في السعودية

اثارت الاحداث الارهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية في بداية النصف الثاني من عام ٢٠٠٤ والتي تعد المنتج الاكبر في العالم (٨ مليون برميل يوميا) القلق والمخاوف النفسية ازاء القدرة الانتاجية للنفط في المملكة وبالتالي حجم المعروض المستقبلي مما اربك السوق النفطية نتيجة الخوف من ان تمتد تلك الاعمال لتطال انابيب النفط والتاثير على انتاج

المملكة، ومن اجل الحد من تلك المخاوف اعلن المسؤولون في المملكة وفي اكثر من مناسبة عن استعدادهم لزيادة الانتاج لحدود تصل الى ١١ مليون برميل يوميا .

٢- الازمة السياسية في فنزويلا

يتهم الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز الولايات المتحدة بدعم معارضيه في الوقت الذي تعده واشنطن (غير راغب او قادر) على كبح جماح العصابات الكولومبية التي تتهمها واشنطن بالارهاب من خلال استخدام فنزويلا كملأذ آمن في حربها التي دامت اربعين عاما ضد (بوكوتا) وقد حصلت بعض المواجهات بين الميليشيات الكولومبية والقوات الفنزويلية ، وتواجه العلاقة بين الدولتين مشكلات كبيرة حيث القي القبض على مئة من ميليشا كولومبيا اليسارية داخل فنزويلا في بداية ٢٠٠٤ الماضي بتهمة التخطيط لانقلاب ضد شافيز . وقد ازدادت المخاوف الدولية تجاه فنزويلا خلال الاستفتاء الذي اجري حول الرئيس شافي ، ويرى العديد من المراقبين ان فنزويلا ستكون سببا مهما في الازمات الدولية حيث تعد خامس اكبر مصدر للنفط (٢٣ مليون برميل) وصاحب اكبر احتياطي في نصف الكرة الثاني .

٣- تراجع انتاج النرويج

تعد النرويج ثالث اكبر مصدر للنفط بعد السعودية وروسيا كما انها تصدر (٢٠٠) مليون متر مكعب من الغاز يوميا الى القارة الاوربية ، لذلك من الطبيعي ان تكون سببا في الازمة لاسيما بعد تراجع انتاج النفط والغاز من حقلي بحر الشمال في النرويج الى ١٠% من الانتاج نتيجة اضراب نقابة العمال (OFS) خلال حزيران من العام الماضي وقد هددت النقابة بتوسيع الاضراب الى حقول النفط الاخرى الا ان جمعية صناعة النفط اعلنت ان الغلق التعجيزي سيوقف جميع عمليات الانتاج وقد استمرت مشاكل النقابة دون حل على الرغم من تدخل الحكومية النرويجية .

٤- ازمة شركة النفط الروسية (يوكوس)

ساهمت المخاوف بشأن احتمال اجبار شركة النفط الروسية (يوكوس) على تعليق انتاجها النفطي بسبب النزاع الضريبي مع الحكومة في تعزيز الموجة الاخيرة من ارتفاع اسعار النفط ، ووضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة ان الوكالة لا تتوقع انخفاض امدادات النفط الروسية على الرغم من المخاوف الحالية بشأن مستقبل شركة يوكوس التي تنتج خمس انتاج روسية الاتحادية من النفط .

٥- زيادة الطلب الصيني

على الرغم من ان العديد من المراقبين يرون بان الازمة الحالية للنفط تعود الى عوامل (جيوسياسية) واستمرار التوترات الاقليمية والدولية وتفاقم الاشتباكات المسلحة في بعض

الدول المنتجة للنفط ، الا انهم لا يستطيعون اهمال عوامل زيادة الطلب الصيني على النفط الذي ارتفع بنسبة ٤٠% في عام ٢٠٠٤ عن العام الذي سبقه وذلك نتيجة النمو الاقتصادي الصيني القوي في السنوات الاخيرة ، فضلا عن تبدل ملحوظ في نمط استهلاك الطاقة لدى الصينيون بعد الاتجاه الكبير نحو استخدام وسائل النقل الحديثة كالسيارات والناقلات بعد ان كانوا ولفترة طويلة يعتمدون في تنقلاتهم على الدراجات ، الامر الذي كان له اثر مهم في ارتفاع اسعار النفط .

٦- تراجع الاستثمار في مجال النفط

يرى مجموعة من الخبراء ان ارتفاع اسعار النفط جاء نتيجة لتراجع استثمارات الشركات النفطية ومنتجي النفط خلال السنوات الماضية مما عرقله الانتاج والتكرير والاستخراج والقدرات الادارية، وقد دفع هبوط الاسعار في تسعينيات القرن الماضي التي شهدت تراجعا الى اقل من ٢٠ دولار طوال العقد (انظر جدول ١) دفع الشركات النفطية الى خفض نفقاتها ومضاعفة عمليات الاندماج وشراء الحصص الامر الذي ادى الى تغيير ثقافة وبنية الصناعة النفطية .

وفي هذا الصدد اشار وزير الطاقة الجزائري السابق الصادق بو سنة الذي كان رئيسا لاوبك اخيرا ان قدرة المنظمة على الانتاج لم تتغير منذ ثلاثين عاما وقال ان اوبك كانت تتمتع بقدرة انتاجية تبلغ (٣١) مليون برميل يوميا عام ١٩٧٣ ارتفعت الى (٤٢) مليون برميل يوميا عام ٢٠٠٢ و(٦٢) مليون برميل عام ٢٠٠٣ .

٧- زيادة العنف داخل نيجيريا

تعد نيجيريا المنتج الافريقي الرئيس للنفط وتجهز خمس واردات النفط الامريكية ، لذلك فان زيادة العنف الديني فيها يهدد منطقة الانتاج النفطي فيها كما يهدد بحدوث ازمات عرقية ايضا وقد ادت الهجمات التي استهدفت الشركات النفطية فيها الى قطع الانتاج خلال الاشهر الماضية على الرغم من تدخل الجيش النيجيري للسيطرة على الوضع المتأزم .

٨- الاحداث الارهابية في العراق

تراجع انتاج العراق من (٢٦) مليون برميل يوميا في ٢٠٠٢ الى (١٩) مليون برميل يوميا في عام ٢٠٠٣ ، ويؤكد المراقبون على ان تراجع الصادرات النفطية بسبب مهاجمة أنابيب النفط التي لاتعمل الا بـ ٦٥% من طاقتها الحقيقية ، فضلا عن الهجمات الارهابية المتكررة التي تستهدف تلك الانابيب ، تعد احد الاسباب الرئيسية في ازمة النفط الاخيرة .

٩- الاعصار الذي ضرب سواحل الولايات المتحدة

دمر الاعصار الذي ضرب سواحل الولايات المتحدة والمعروف بأعصار (ايفان) في شهر ايلول من العام الماضي اربعة وانايب النفط في خليج المكسيك والتي لم يتمكن بعضها ان يستأنف عمله الا بعد ستة اشهر ، مما ادى الى تراجع انتاج الخليج الى ٧٣% من طاقته اليومية البالغة ١ مليون برميل يوميا من النفط .

خامسا : التداعيات والنتائج المحتملة

اثارت الصدمة النفطية الثالثة (ولازالت) قلق السياسيين والاقتصاديين على حدأ سواء ، لاسيما مع ظهور مؤشرات جيوسياسية جديدة في السوق النفطية يصعب تقديرها تتمثل بما يعرف بـ " الارهاب الدولي " .

لقد حاولت منظمة اوبك ان تحد من هذه الصدمة من خلال رفع سقف الانتاج في الدول الاعضاء الى اعلى مستوياتها فضلا عن حث بقية الدول المنتجة للنفط من خارج اوبك لفعل ذات الشيء ، وقد استجابت مجموعة من الدول لذلك وكانت المملكة العربية السعودية من بين ابرز تلك الدول حيث زادت انتاجها بما يقارب (٢٨٨) مليون برميل يوميا ، وعلى الرغم من كل تلك المحاولات الا ان الاسعار ظلت خارج نطاق سيطرتها .

وفي ظل الازباك الحاصل في السوق النفطية وما يلحقها من غموض يتعلق بالعرض والطلب ، يمكن تحديد اهم التداعيات والنتائج المحتملة للصدمة الحالية بالآتي :-

١ - المرض الهولندي (Dutch disease) (١٧)

مع استمرار التقلبات الحادة والمتزايدة في اسعار النفط تتزايد المخاوف من احتمال ظهور ما يعرف بالادبيات الاقتصادية " بالمرض الهولندي " وهو يشير الى الآثار السلبية التي تفرزها الزيادات في الصادرات النفطية على القطاعين الزراعي والصناعي نتيجة لزيادة الانفاق على السلع المحلية ونتيجة لانتقال عوامل الانتاج بين القطاعات الاقتصادية المختلفة في الدول المصدرة للنفط .

وتختلف حدة آثار المرض الهولندي من دولة الى اخرى حسب طول الفترة الزمنية للتغير اولا وحسب الخصائص الاقتصادية للدولة ثانيا ، والتي يمكن تحديد اهمها بـ : (١٨)
أ- طول الفترة الزمنية للتغير في العائدات ، حيث تزداد حدة الآثار كلما طالت الفترة الزمنية (علاقة طردية) .

ب- نسبة التغير في العوائد النفطية الى النتائج المحلي الاجمالي GDP . وتكون العلاقة طردية (مع افتراض بقاء العوامل الاخرى ثابتة) .

ج- مدى توفر ودرجة تشغيل الايدي العاملة ، فكلما كانت البطالة قليلة زادت الآثار السلبية والعكس صحيح .

- د-الميل الحدي للاستثمار الكلي ، وتكون العلاقة عكسية .
هـ - الميل الحدي للاستهلاك من سلع الخدمات والانشاءات ، وتكون العلاقة طردية .
و -مدى تدخل الدولة لمكافحة آثار الصدمة النفطية ، سواء عن طريق الدعم المباشر او غير المباشر لتصحيح الانحرافات في هيكلية الانتاج الناجم عن هذه الصدمة .

٢ - التضخم الركودي (Stagelation)

ان حالة التضخم الركودي التي كانت شائعة في سبعينات القرن الماضي تثير القلق مرة اخرى هذه الايام ، لاسيما ان التضخم الدولي اصبح امرا لامفر منه في السنوات الاخيرة ، الى جانب ذلك فان الدول الصناعية المستهلكة للنفط تصر على عدم تخفيض الضرائب (حيث يباع برميل النفط للمستهلك بحدود ١٣٠ دولار على الرغم من انه يشتري باقل من ٣٠ دولار) وبالتالي فان الصدمات النفطية ترفع التضخم حتى مع تقليل الطلب في الدول المتقدمة في حالة اصر العمال على زيادة الاجور لغرض تعويض الارتفاع في قوائم الطاقة . (١٩) وفي هذا الاتجاه فقد ادت الصدمة النفطية الثالثة الى ارتفاع الضغوط التضخمية في دول الاتحاد الاوربي بمعدلات عالية لم تقل عن نسبة ٢% طوال العام الماضي ، الا ان البنك المركزي الاوربي (ECB) يتوقع ان تنخفض هذه النسبة خلال هذا العام الى اقل من ذلك . (٢٠)

٣-تأثر مستوى النمو الاقتصادي في الدول الصناعية المستهلكة للنفط بسبب تراجع الطلب العالمي، وتؤكد احدى الدراسات ان ارتفاع اسعار النفط بمقدار ١٠ دولار سوف يقلل الناتج القومي للدول الصناعية المستهلكة للنفط بحدود ٤% على الامد المتوسط (٢١)

٤-من المتوقع ان تاخذ اسعار النفط منحى تنازليا تصل معه اسعار سلة (OPEC) في نهاية عام ٢٠٠٥ الى حدود ٣٠ دولار للبرميل الواحد ، لا سيما مع التراجع المتوقع للطلب العالمي بعد فصل الشتاء حيث يزداد استهلاك الوقود فيه بغرض التدفئة (والذي جاء شديد البرودة هذا العام) وهو الامر الذي اكده ايضا فرنسوا بورغينيون كبير اقتصاديي البنك الدولي . الى جانب ذلك فقد بدأت عدة دول وشركات كبرى في تطوير آبار جديدة بعد ارتفاع الاسعار بشكل كبير يشجع على قيام تلك الاستثمارات . (٢٢)

٥-يرى خبراء النفط ان الوصول الى منتصف الاحتياطي النفطي سيحصل في الفترة (٢٠١٥ _ ٢٠٣٠) ، وفي نفس الاتجاه ترى وكالة الطاقة الدولية (IEA) ان الكثير من حقول النفط خارج الشرق الاوسط سوف تصل الى منتصف العمر في فترة قريبة ، الا ان ارتفاع الاسعار وبقائها بمعدلات تزيد عن ٤٠ دولار سوف يؤجل هذه التوقعات لسببين هما زيادة الاستثمار في الاستكشافات النفطية وبالتالي زيادة حجم الاحتياطي النفطي اولا والسبب الثاني هو انخفاض حجم الطلب العالمي الامر الذي سيؤدي بالنتيجة الى تأخر الوصول الى منتصف الاحتياطي النفطي . (٢٣)

٦-من المتوقع ان يتركز ٨٥% من سكان العالم عام ٢٠٢٠ في الدول النامية مما سيؤدي الى ارتفاع كثافة استخدام الطاقة وسيستمر ذلك خلال العقدين او الاربعة عقود القادمة ، لذا يعمل منتجو النفط على زيادة استثمارهم في هذه المناطق من العالم التي تنمو اقتصاديا بشكل متلاحق . (٢٤)

٧-لقد اثبتت الصدمة النفطية الثالثة ان تقلب اسعار النفط وعدم قابليتها للتنبؤ سيكون النمط الذي سيسود السوق النفطية على المدى البعيد ، وان العوامل الجيوسياسية سيكون لها دور اكبر في تحديد الاسعار ، وهذا يخالف ما ذهب اليه البرفسور موريس ادلمان (Morris

Adilman (٢٥) في ان النفط سلعة قابلة للاستبدال وتجد طريقها الى الاسواق بغض النظر عن السياسة .

الخاتمة

تدلل المؤشرات الاقتصادية الحالية التي تشهدها السوق النفطية ان هناك صدمة نفطية ثالثة في طور التشكل لاسيما مع ارتفاعات اسعار النفط التي استمرت منذ ثمانية اشهر في بداية النصف الثاني لعام ٢٠٠٤ حتى الان .

لقد ساهمت مجموعة من العوامل الاقتصادية والجيوسياسية في تشكل الصدمة النفطية الحالية كان ابرزها الهجمات الارهابية التي شهدتها المملكة العربية السعودية والعراق فضلا عن الزيادة الكبيرة في الطلب من قبل بعض الدول الاسيوية (الصين والهند) نظرا لارتفاع نسبة النمو التي تشهدها هذه الدول وقد تزامن كل ذلك مع مجموعة اخرى من العوامل الطارئة كالازمة السياسية في فنزويلا وازمة شركة يوكوس الروسية واضراب نقابة العمال في النرويج وزيادة العنف في نيجريا .

ان اسعار النفط في السوق الدولية لاتزال تتجاوز ٤٥ دولار للبرميل على الرغم من اختفاء بعض اسباب هذه الصدمة وزيادة انتاج اوبك بحدود مليوني برميل لتلبية الطلب والحفاظ على مستوى الاسعار ، و يعزي المراقبون استمرار ارتفاع الاسعار الى حالة القلق التي تعيشها السوق من تكرار هذه الازمة في اي وقت مستقبلا .

وعليه فان استمرار هذه الارتفاعات وعدم القدرة على التنبؤ بتحركات الاسعار يثير المخاوف من ظهور تداعيات اقتصادية وسياسية خطيرة على الصعيد الدولي يتقدمها حالة التضخم الركودي التي شهدتها عقد السبعينيات من القرن الماضي بعد الصدمة النفطية الاولى ، فضلا عن المرض الهولندي وتأثر مستويات النمو في الدول الصناعية

واخيرا لا بد من الاشارة الى ان هذه الصدمة سوف تعزز الاستثمارات في القطاع النفطي لاسيما بعد توقف تلك الاستثمارات لفترة طويلة بسبب تراجع الاسعار دون عشر دولارات للبرميل ، ولكن لحين حصول تلك الاستثمارات يبقى هناك سؤال مهم تطرحه هذه الصدمة مفاده : الى اي مدى تمتلك اوبك القدرة على صياغة المعادلة السعرية في السوق النفطية في ظل العوامل الجيوسياسية الحالية ؟

المصادر والهوامش

١ - نرى ان تحديد التسمية يجب ان يأخذ بنظر الاعتبار العوائد الحقيقية للدول النفطية قياسا بالتداعيات التي تخلفها تلك الارتفاعات ، فاذا كانت الاسعار ترتفع بالقيمة الثابتة للدولار فان

- ذلك يعد (تصحيح) اما اذا حدث العكس فان ذلك يعد (صدمة) ، وفقا لذلك فان الارتفاع الاول عام ١٩٧٣ هو (تصحيح) فيما يعد الارتفاع الثاني عام ١٩٧٩ (صدمة) ، فيما تؤشر نتائج الارتفاعات الحالية بانها اقرب الى الصدمة منها الى التصحيح .
- ٢-د . عبد الستار عبد الجبار ، اسعار النفط الخام في السوق الدولية والعوامل المؤثرة في تحديدها على ضوء النظرية الاقتصادية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد ١٤ ، ٢٠٠٢ ، ص ٦٩
- ٣-د . ناجي ابي حديد ، هل شارفت فورة اسعار النفط على الانتهاء ؟ ، مجلة الاقتصاد والاعمال ، العدد ٣٠٠ ، ٢٠٠٤ ، ص ٦٩
- _____ ، اثر السوق العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي : تقييم كمي وتوقعات ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، الامم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ١
- ٤-د . فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، ص ٢٦٩
- ٥-مارسيلو كوليسي ، سياسات الطاقة في الدول الصناعية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد ٤ ، ١٩٧٩ ، ص ٣٩
- ٦-مرفت وهبة البدوي ، عوائد النفط وتأثيرها على الاقطار العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد ٥٣ ، ١٩٨٨ ، ص ١٠٧
- د. فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص ٢٥٩
- ٧-مارسيلو كوليسي ، مصدر سابق ، ص ٤٠
- ٨-رمزي زكي ، الخروج من مأزق المديونية الخارجية بين الافكار الرومانسية والتصور الموضوعي ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ١٨ - ٢٩
- ٩-حمدي صالح عبد الله ، السعر الحقيقي للنفط الخام وتطوير مصادر الطاقة البديلة ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد ٤ ، ١٩٧٩ ، ص ١٠٩
- ١٠-المصدر السابق نفسه ، ص ١١٣
- ١١- د . نقولا سركيس ، الازمة واسعار النفط ، مجلة النفط والتنمية ، بغداد ، العدد ٦ ، ١٩٨٠ ، ص ١٥٨
- د . محمد دوريدار ، الاقتصاد الرأسمالي الدولي في ازمته ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٨١ ، ص ١١٨
- ١٢- د . هاشم علوان السامرائي ، العوامل المحددة لسعر النفط في السوق الدولية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٥
- ١٣- يعرف العقد المستقبلي بانه اتفاق بين جهتين بائع ومشتري لتسليم كمية محددة من بضاعة ما في وقت ومكان وسعر متفق عليه وتستخدم الصيغة المستقبلية كصورة تقريبية للتعاملات الملموسة النقدية قبل حدوث البيع والشراء الفعلي .
- المصدر : شمخي حويط فرج ، المتاجرة في اسواق النفط المستقبلية ، مجلة دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، بغداد ، العدد ٢ ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩ - ٣٠

- ١٤ - د . فؤاد مرسي ، مصدر سابق ، ص ٢٧٠
- ١٥ - د . محمد دوايدار ، مصدر سابق ، ص ١١٦
- ١٦ - باسم عبد الهادي حسن ، أزمة النفط الدولية-الاسباب الاقتصادية والجيوسياسية،
جريدة المدى ، العدد ٢٣٩ ، الصادر بتاريخ ٢٨ / ١٠ / ٢٠٠٤
د . ناجي ابي حديد ، مصدر سابق ، ص ٦٩
- Noe van Hulst , world Energy outlook 2004, <http://www.iaea.org>.**

١٧ - لقد ظهر اول ذكر للمرض الهولندي في مجلة **the Economist** عام ١٩٧٧ وجاءت هذه التسمية بعد ملاحظة الاثار السلبية التي ظهرت على قطاع الصناعة في هولندا بعد اكتشاف الغاز الطبيعي في بحر الشمال ، ولا يقتصر المرض الهولندي على صادرات النفط فقط ، فهي تنطبق ايضا على كل صادرات السلع الاولية (النحاس، القهوة ، الشاي ...) كما انها تنطبق على التحويلات والمساعدات الخارجية وتشمل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء .

المصدر : شوكت حمودة و مظفر البرازي ، تأثير التغير في الصادرات النفطية على اقتصادات الدول العربية المصدرة للبتروول وعلى تجارتها الخرجية ، مجلة النفط والتعاون العربي ، الكويت ، العدد ٢ ، ١٩٨٧ ، ص ٨٢ – ٨٤

- **Menachem Katz & Others , Lifting the oil Gurse ,
Improving Petrdeum Revenue management in
sub – Saharan**

- ١٨ - شوكت حمودة ، مصدر سابق ، ص ٨٣
- ١٩ - مصطفى الخلفي ، المغرب والازمة البترولية الثالثة

<http://www.attajdid.ma/old/archives/2000/102/wataniate.html>

**20 – Monetary policy , interim report , Bank of Greece ,
Athens , Greece , October 2004 . P.32.**

- ٢١ - باسم عبد الهادي حسن ، مصدر سابق.
- ٢٢ - د . ناجي ابي حديد ، مصدر سابق ، ص ٦٩ .
- ٢٣ - _____ ، متى ينتهي عصر النفط ، مجلة الاقتصاد المعاصر، العدد ٣٦ ، ٢٠٠١، ص ٦٣

٢٤ - _____ ، تقرير عن مؤتمر الشرق الاوسط الثاني للنفط المنعقد في دبي _
الامارات العربية المتحدة للفترة ٧-٨ / ١ / ١٩٩٨ ، مجلة النفط والتعاون العربي ،
العدد ٨٩ ، ١٩٩٩ ، ص ١٥١ .

٢٥ - الاستاذ في معهد ماسا شو سيش للتكنولوجيا MIT وهو افضل من قدر اسعار النفط بعد
الصدمة النفطية الاولى .